



تقرير ملخص

مؤتمر رفيع المستوى للإتحاد من أجل المتوسط تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية 19-21 مايو/أيار 2015 - برشلونة

I - تقديم

في إطار استراتيجية الاتحاد من أجل المتوسط لتعزيز تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً في المنطقة، نظمت الأمانة العامة للاتحاد المؤتمر المذكور أعلاه حول تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في الفترة ما بين 19 و21 مايو/أيار 2015 في مدينة برشلونة الإسبانية. انعقد اللقاء في إطار المتابعة للمؤتمر الثالث لوزراء الاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز دور المرأة في المجتمع المنعقد في سبتمبر/أيلول 2013 في باريس والذي جددت فيه الدول الأعضاء التزاماتها بتعزيز المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

استناداً إلى نتائج المؤتمر الأول للاتحاد من أجل المتوسط حول "تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً" المنعقد في برشلونة في 26-27 مارس/آذار 2014، جمع هذا المؤتمر بين ما يزيد على 250 مشاركاً من 35 بلداً من ضمنهم وفود من الدول الأعضاء وممثلون من المنظمات الدولية والوكالات الإنمائية، وبرلمانيون ومراكز الفكر ومؤسسات من القطاع الخاص ومانحون وبنوك ومنظمات المجتمع المدني فضلاً عن المنظمات الحاملة للمشاريع.

وقد شكل هذا المؤتمر منبرا لإطلاق الحوار الإقليمي حول تعزيز دور المرأة، ومن تسهيل تبادل الخبرات وتقديم مشاريع ومبادرات إقليمية جديدة.

في إطار اللقاء، اقترحت وزيرة المرأة والأسرة والطفولة التونسية السيدة سميرة مرعي فريضة استضافة تونس المؤتمر التالي لوزراء الاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز دور المرأة في المجتمع المتوقع انعقاده في 2016.

جدول الأعمال ومحتواه

افتتحنا أشغال المؤتمر وزيرة المرأة والأسرة والطفولة التونسية السيدة سميرة مرعي فريضة ونائبة أمين عام الاتحاد من أجل المتوسط السفيرة دلفين بوريون، واختتمته رئيسة مؤسسة أنا ليند السيدة إليزابيث غيغو والأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط السيد فتح الله السجلماسي، كما تضمن المؤتمر 50 محاضرا من كافة بلدان البحر المتوسط (مسؤولون حكوميون وبرلمانيون ورؤساء بلديات وممثلون عن منظمات دولية ومؤسسات مالية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومروجو المشروعات).

عكف المشاركون على مدى 3 أيام على مناقشة مدى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في منطقة البحر المتوسط، مسلطين الضوء على المنافع وباحثين سبل التغلب على أهم العقبات التي تواجه المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة الاقتصادية. كما نوقشت حلول لتصميم بيئة ملائمة لمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وتعزيز أوجه التكامل والتنسيق بين الجهات الفاعلة في المنطقة. كما تم بحث الدور الرئيسي للجهات المانحة والمؤسسات المالية.

تبادل المتحدثون والمشاركون الخبرات وأفضل الممارسات لإدخال تحسين ملموس على الوضع الراهن، سواء من حيث السياسات العامة (كوضع ميزانيات مراعية للاعتبارات النوع، أو سياسات الرعاية) أو من حيث الممارسات الجيدة في القطاع الخاص. وقدم المؤتمر توصيات حول كيفية تفعيل النمو المندمج والمساواة بين الجنسين في المنطقة.



تضمّن المؤتمر ثلاث ورشات عمل مختلفة المواضيع سمحت للمشاركين بتقديم توصيات خاصة لتقوية فرص التشغيل وريادة الأعمال من طرف النساء في قطاعات مبتكرة كالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والاقتصاد الأخضر، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما نظمت حلقة عمل رابعة سلطت الضوء على الدور الأساسي لوسائل الإعلام لتحسين صورة دور المرأة في الحياة الاقتصادية.

تقديم المشروعات وتدشينها

خصص الاتحاد من أجل المتوسط صباح آخر يوم من أيام المؤتمر لتقديم مشروعات ومبادرات محددة، حيث تم رسمياً تدشين مشروعين: "دعم تمكين المرأة" الذي تروج له المؤسسة الأوروبية لمتوسطة للنساء، و"التأسيس لمواطنين مسؤولين" الذي تروج له منظمة Ideaborn. بدعم تدريبي من منظمّ محترف من "تيديكس"، قدمت الجهات المروجة أيضاً العديد من مبادراتها ومشروعاتها.

انطلاق حوار إقليمي حول تعزيز دور المرأة

وفي أعقاب هذا المؤتمر، تم إطلاق "حوار إقليمي حول تعزيز دور المرأة" تضمن حكومات الدول أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط وأهم الفاعلين الإقليميين والدوليين بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. الهدف من هذا الحوار هو المضي قدماً بتنفيذ التزامات وزراء الاتحاد من أجل المتوسط التي قطعوها في باريس بشأن تعزيز دور المرأة في المجتمع، وتحديدًا في مجال مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، ومحاربة العنف، وتعزيز الدور القيادي للمرأة، وتغيير الصور النمطية.

II- التوصيات

توصيات عامة

أكد المشاركون على الضرورة الملحة لتحسين مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية ودعوا إلى اتخاذ تدابير محددة وتحقيق المزيد من التآزر بين الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة. وأجمع المشاركون كافة على أنه "عندما تعمل المرأة، يفوز الاقتصاد". فمن شأن تحسين إدماج المرأة في سوق العمل أن يسمح بتحسّن بنسبة 25 في المائة على الأقل في الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأقر الحضور بالحاجة إلى وجود رؤية متكاملة ونهج شمولي عند التعامل مع قضايا المساواة بين الجنسين لأنها ليست مسؤولية الوزراء المسؤولين عن تعزيز وضع المرأة فحسب، بل مسؤولية مشتركة بين جميع القطاعات بالدولة.

ولتحسين وضع مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في المنطقة، اقترح المشاركون التوصيات العامة التالية:

- تقليص الفجوة بين الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات والتدابير المتبناة من الحكومات فيما يخص المساواة بين الجنسين والتنفيذ الفعلي على أرض الواقع. ومن الضروري أن يعجّل بتسريع تنفيذ السياسات العامة في هذا الصدد.
- وضع آليات ووسائل إضافية في جميع القطاعات لرصد وتقييم السياسات العمومية، و تشجيع إصدار بيانات ومؤشرات وإحصائيات مراعية لمقاربة النوع.
- محاربة الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة. بالتوازي مع إيجاد بيئة مؤاتية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، من الضروري أن نحارب بشكل يومي الصور النمطية المستندة إلى نوع الجنس في أماكن العمل. وشدد الحضور على الحاجة إلى إشراك الرجال في هذا الإجراء.
- تحسين حكامه آليات دعم ريادة الأعمال لضمان المساواة في إمكانية وصول النساء إلى الفرص المتاحة كإمكانية الحصول على التمويل والولوج إلى الأسواق والمستثمرين.
- تشجيع التكوين الكافي وثقافة ريادة الأعمال بداية من المدرسة الابتدائية وفي كافة مستويات التعليم.
- تبادل أفضل الممارسات وتشجيع إقامة الشبكات بين النساء وتشجيع نبوؤ المرأة مناصب اتخاذ القرار.
- مساندة المرأة لتمكين من التوفيق بين حياتها الشخصية وحياتها المهنية.
- تطوير مشروعات للنساء في وضعية صعبة (المريضات، الفقيرات، ضحايا التمييز، في وضعية إعاقة إلخ) من أجل ضمان حياة كريمة لهن.
- مراعاة وضع المرأة التي تعاني من النزاعات المسلحة.



توصيات خاصة قُدمت أثناء الورشات

(أ) ورشة "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني":

اعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأنه نموذج اقتصادي ملائم لوضع الأزمة الذي تعيشها بعض شعوب بلدان منطقة البحر المتوسط، ولا سيما النساء. ويعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة مهمة لتعزيز دور المرأة كما يمكنه أن يساعد على الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي. وقد قدم المشاركون التوصيات التالية:

- ضرورة رصد وقياس نتائج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمأ وكيفاً لفهم وتقييم كفاءته وتأثيره.
- دعم إعداد الإطار القانوني وهيئة البيئة المؤاتية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في منطقة البحر المتوسط.
- تعزيز المهارات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عموماً، وخصوصاً للنساء للسماح لهن بالوصول إلى مراكز اتخاذ القرار.
- تحسين بروز ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستويين الوطني والإقليمي.
- توحيد مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومختلف الفاعلين في الميدان على المستويات المحلي والوطني والإقليمي من أجل إعطائهم صوتاً وإبرازهم أمام السلطات العامة والمؤسسات المالية.

(ب) ورشة "الاقتصاد الأخضر لتعزيز دور المرأة":

- ضرورة رصد البيانات الإحصائية عن المرأة في الاقتصاد الأخضر: بيانات حول القطاعات التي توظف النساء، ومستوى توظيفهن، والفرق بالنسبة المئوية بين الرجال والنساء في الميدان. يمكن تشجيع مكتب الإحصاءات الأوروبي أو الأمم المتحدة أو المؤسسات الأخرى ذات الصلة على بذل المزيد من الجهود في هذا المجال.
- بما أنه من الصعب الولوج إلى الأسواق التقليدية للصناعة، فإن أسواق التكنولوجيا الخضراء أو التكنولوجيا النظيفة مفتوحة بدرجة أكبر أمام ريادة الأعمال ويمكنها أن تشكل فرصة للنساء. ومن المتوقع أن يعطي مؤتمر المناخ المقبل في باريس (المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف) دفعة لتنمية الاقتصاد الأخضر.
- تطوير أنشطة السياحة البيئية مع تنمية المنتجات المحلية والترويج لها، لكن مع الحرص على الحد من التأثيرات السلبية لهذا السياحة على الأنظمة الإيكولوجية.
- ضرورة أن تطبق دراسات الأثر نهجاً مستنداً إلى نوع الجنس يأخذ في اعتباره حاجات الرجال والنساء.

(ج) ورشة "استغلال الفرص التي يتيحها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمرأة":

شدد المشاركون على الإمكانيات الكبيرة التي يتيحها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق فرص العمل وريادة الأعمال وإمكانية القطاع الكبيرة كأداة لتمكين المرأة، لكن بسبب "الفجوة الرقمية بين الجنسين" هناك نساء أقل من الرجال لديهن إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وإذا لم تملك النساء القدرة على استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهناك خطر أن تعزز هذه التكنولوجيا الفوارق الحالية أو تخلق فوارق جديدة. ومن ثم فهناك حاجة إلى ما يلي:

- تشجيع تعلم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مرحلة مبكرة جداً من نظام التعليم، بداية من التعليم الابتدائي. علاوة على ذلك، ينبغي أن تستخدم المدارس أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وينبغي تدريب المعلمين على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما ينبغي دمج ريادة الأعمال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مرحلة مبكرة جداً من نظام التعليم والمنهج التعليمي. بخصوص اجتذاب المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينبغي أن يقدم نظام التعليم توجيهاً مهنيّاً فيما يخص هذا القطاع، مع تحسين صورة القطاع، وإبراز النساء الناجحات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات...
- بخصوص التغيير الثقافي والإدراكي داخل القطاع، ينبغي تشجيع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على توظيف المزيد من النساء، حيث أظهرت دراسة حديثة أن الشركات التي يوجد فيها توازن بين الجنسين في قوتها العاملة تزداد فرصة استحوادها على حصة أكبر من السوق بنسبة 70 في المائة.
- توفير الإرشاد والتدريب للنساء اللائي لديهن إمكانية إقامة مشروعات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك لرائدات الأعمال الحاليات في هذا القطاع.



- تشجيع السياسات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين على الأخذ بعين الاعتبار الأثر المتباين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الرجال والنساء وبالتالي الإستجابة لحاجات النساء المختلفة.
- إقامة منبر بشراكة مع الاتحاد من أجل المتوسط لتجميع وإبراز المعلومات حول كافة المبادرات المختلفة والممارسات ومواقع الويب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكيفية إشراك المرأة.

ج) ورشة "مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية ودور وسائل الإعلام":

مشاركة المرأة في وسائل الإعلام ضعيفة عامة في المنطقة، وخصوصاً على مستويات اتخاذ القرار. كما أن تمثيل النساء ضعيف كخبيرات في وسائل الإعلام. من خلال الصور التي تنقلها البرامج والإعلانات التي تقدمها، تلعب وسائل الإعلام دور كبير لتغيير الصور النمطية المتعلقة بالمرأة. ومن بين التوصيات المقترحة ما يلي:

- ضمان مشاركة قوية للنساء في مجال الإعلام في كل أنواع الوظائف والمراكز.
- تعميم مكافحة الصور النمطية ضمن سياسات التعليم.
- إصدار ونشر دليل يميز "النساء الخبيرات" في منطقة البحر المتوسط من أجل إبراز أمثلة إيجابية للنساء في القطاع.
- ضرورة أن تكون وسائل الإعلام العامة الضامن الرئيسي لاحترام قيم المساواة بين الجنسين.
- ضرورة تعزيز السلطات المنظمة لوسائل الإعلام وتبنيها تعزيز دور المرأة كسياسة أساسية.
- ضرورة تحسين الأدوات للكشف عن الصور النمطية. ويمكن أن يكون تبادل أفضل الممارسات بين الشمال والجنوب بخصوص البرامج ذات الصلة مفيداً في هذا الشأن. ضرورة تعميم محاربة الصور النمطية في السياسات التعليمية.
- نظراً لقلة النساء اللاتي يشغلن مراكز اتخاذ القرار، ينبغي بذل مزيد من الجهود لتعزيز وصول النساء إلى المراكز القيادية في قطاع الإعلام.
- ضرورة أن تستهدف أنشطة بناء القدرات الفاعلين من عالم السياسة والاقتصاد والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.
- ضرورة إقامة شبكات وتبادل الخبرات وخصوصاً في وسائل الإعلام الجديدة والصحافة.

المتابعة

على سبيل المتابعة للمؤتمر، ستقوم الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بما يلي:

- اعداد تقرير مفصل حول مؤتمر 2015 مع تحديد جميع المقترحات التي تم طرحها، والربط مع الأطراف المعنية من أجل تنفيذ المقترحات.
- توفير المنصة الإلكترونية للاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز المرأة اجتماعياً واقتصادياً على الانترنت من أجل تسهيل التواصل بين المشاركين وتبادل المعلومات وفرص التآزر وسبل التعاون. كذلك ستقوم الأمانة العامة بتوفير كل المداخلات التي تم تقديمها أثناء المؤتمر.
- تحديث ومشاركة الوثيقة في طور الإعداد بعنوان "رسم خريطة للمساواة بين الجنسين وتعزيز المرأة في منطقة حوض المتوسط".
- تسهيل الحوار الإقليمي الخاص بالاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز المرأة والذي تم اطلاقه خلال المؤتمر، وخاصة فيما يتعلق بأولوية "ريادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية".
- تحديد ودعم مبادرات إقليمية جديدة ومشاريع تساهم في تحسين مشاركة المرأة اقتصادياً في المنطقة.
- مرافقة ومراقبة المشاريع المعتمدة من قبل الاتحاد من أجل المتوسط والتي تم اطلاقها خلال المؤتمر، والاستمرار في تسيير ومرافقة العشر مشاريع الأخرى المعتمدة.
- الاستمرار في توفير منصة حوار متعددة الأطراف، وخاصة في الموضوعات التي تم تحديدها أثناء المؤتمر.
- تنظيم مؤتمر ثالث للاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز المرأة في عام 2016.
- المساهمة في اعداد المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز دور المرأة في المجتمع، والذي سينعقد في تونس في عام 2016.

بدعم من: